

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من التحالف الوطني للمنظمات النسائية، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070114 070114 13-60605X (A)



البيان

لا يزال عدم تحقيق المساواة بين الجنسين يشكل تحدياً عالمياً هائلاً. وتعرض إمكانات ملايين النساء والفتيات وفرصهن في الحياة للتقزيم جراء الانتشار الواسع للتمييز وعدم الإنصاف القائم على أساس نوع الجنس. فالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء شرط أساسي للتصدي للفقر والإقصاء الاجتماعي وإعمال الحقوق للجميع وتفاذي النزاعات وبناء السلام.

ولعدة سنوات، وُجدت في الساحة أطر قانونية عالمية تستهدف تعزيز المساواة الجنسانية وحقوق الإنسان للمرأة. ويحث التحالف الوطني للمنظمات النسائية على تنفيذ هذه الأطر تنفيذاً وافياً على الصعد العالمي والوطني والمحلي.

ويؤمن التحالف الوطني للمنظمات النسائية أيضاً بضرورة أن يُستعان بإطار عمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في صياغة برامج العمل الوطنية بما في ذلك الخطاب الذي يتداوله المجتمع المدني والخطط الحكومية في جميع البلدان. ومن المهم أن يجري سماع أصوات النساء أجمعين، ثريات كُن أو فقيرات، وأن تضع الحكومات الوطنية نظماً لتمكين مشاركتهم في هذه العملية.

ومن جملة الأهداف الإنمائية الحالية للألفية، تتمثل الأهداف الأشد حيوداً عن السياق والتي يرجح ألا يكون ممكناً بلوغها، في الأهداف التي تعتمد بشدة على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهناك العديد من القضايا الخطيرة التي تؤثر في المرأة على الصعيد العالمي لم تمسها بعد الأهداف الإنمائية للألفية.

وينوه التحالف الوطني للمنظمات النسائية، منطلقاً من شعور خاص بالقلق، إلى ما يتعرض له الموضوعان الواردان أدناه من إغفال:

- تفشي العنف القائم على نوع الجنس وانتشاره على نطاق واسع، بما في ذلك في أثناء النزاعات المسلحة والثورات والعنف الطائفي؛ وفي السياق الأسري
- تأثير النماذج الاقتصادية الإنمائية السائدة على المرأة

ويلاحظ التحالف الوطني للمنظمات النسائية، ويرحب، بمذكرة المفاهيم التي جرى إعدادها لاجتماع فريق الخبراء المعني بقيود الهياكل والسياسات التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للنساء والفتيات، الذي عُقد في مكسيكو سيتي في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (EGM/MDG/INF.1) وبالورقات التي قدمها أعضاء فريق الخبراء. وعلى الصعيد العالمي، تمثل الأزمة الاقتصادية وتدابير التقشف التي تتخذها الحكومات قيوداً خطيرة على النهوض بالنساء والفتيات وعلى قدرتهن على المحافظة على سبل

عيشهن وحصولهن على الخدمات الصحية والتعليمية. وقد تزايدت معدلات العنف القائم على نوع الجنس وارتفع أيضا معدل الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي، وزادت بشكل متضاعف المواد الإباحية والإساءات السيبرية على الإنترنت، وأصبحت تمثل أزمات في حد ذاتها.

وبينما تتأهب الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في كل مكان للتحضير للاستعراض العشريني لإعلان ومنهاج عمل بيجين، يدعو التحالف الوطني للمنظمات النسائية جميع الدول الأعضاء الحاضرة إلى الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة إلى اعتماد هدف قائم بذاته في إطار عمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتعلق بالمساواة بين الجنسين وكفالة حقوق المرأة، وتمكين المرأة، ويتضمن عنصرا محددًا بشأن التحرر من العنف بجميع أشكاله.

وعلاوة على ذلك، يحث التحالف الوطني للمنظمات النسائية على إدماج المسائل المدرجة أدناه في إطار عمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

- التأكيد على حق المرأة المتكافئ في امتلاك العقارات وتوريثها
 - القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة، بما في ذلك اتخاذ تدابير لزيادة تمثيلها في البرلمانات، والمناصب العليا في الهيئات القضائية، ومجالس إدارة الشركات
 - التأكيد على وجود التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع، بالإقرار بالمسؤولية غير المتساوية التي تتحملها المرأة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والتصدي لأوجه عدم المساواة القائمة في سوق العمل التي تفضي إلى تضخم تمثيل المرأة في وظائف قليلة الأجر عديمة المهارات في القطاع غير النظامي
 - وضع أهداف أكثر طموحا من أجل تخفيض معدلات وفيات الأمهات
 - اتباع نهج أكثر قوة لضمان اشتغال حقوق الصحة الجنسية والإنجابية التي تكفل للجميع على حق المرأة في الحصول على موانع الحمل والإجهاض الآمن، والرعاية اللاحقة للإجهاض
 - كفالة سبيل لجوء النساء إلى نظم مستقلة للعدالة تكون مزودة بموارد كافية، وتعزيز مساءلة قوات الأمن والشرطة والقضاء.
- ويعتقد التحالف الوطني للمنظمات النسائية بضرورة وجود نظم مكيّنة ممولة بشكل جيد لرصد الأهداف والمؤشرات الجديدة التي يتفق عليها لما بعد عام ٢٠١٥. ويرى أن

إحراز تقدم صوب الإدراج المنشود للهدف الجديد القائم بذاته، مسألة قابلة للتحقيق ضمن إطار زمني محكم متفق عليه.

ويرى التحالف أنه لا بد أن يجري أيضا، بالإضافة إلى توزيع الأهداف بحسب نوع الجنس والموقع والسن والإعاقات والفئات الاجتماعية ذات الصلة، توزيع جميع الأهداف بحسب الحالة العائلية (فعلى سبيل المثال، تُمنع الشابات غير المتزوجات عادة من الحصول على موانع الحمل، وتواجه الأراامل أشكالا متعددة من التمييز والعنف).